

عبر من جنوب أفريقيا

ديانا بطو*

في الأشهر الأخيرة، شهد موقع اليوتيوب موجة من أشرطة الفيديو التي تصوّر مجموعات احتجاج أمريكية ترقص على دقات أنغام مايكل جاكسون وفرقة "الفيلج بيبول"، وذلك بغية تعزيز المقاطعة ضدّ إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها وعلى مؤسساتها. وفي الوقت الذي تبدو فيه هذه التكتيكات جديدة، فإنّ الدعوة إلى اتخاذ تدابير من هذا القبيل تعود إلى الانتفاضة الأولى، وذلك حين بدأ الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة يفصلون أنفسهم عن المؤسسات والمنتجات الإسرائيلية، وقد تطوّرت تلك الأساليب منذ ذلك الحين كما تزايدت نجاعتها.

ومع تنامي الدعوة إلى تعزيز المقاطعة ضدّ إسرائيل برزت الكثير من الأسئلة التي طرحت نفسها حول نجاعة هذه الدعوات ونطاق عملها. وهكذا أيضاً برزت المقارنة (على نحو طاع) مع جنوب أفريقيا باعتبارها وسيلة لتعزيز نجاح تلك الدعوات. ولكن على الرغم من وجود أوجه شبه عديدة مع نظام الفصل العنصريّ في جنوب أفريقيا، لا يستوجب الأمر بالضرورة أن يتبع الفلسطينيون حرفياً المسار نفسه الذي انتهجه نشطاء مناهضة الفصل العنصريّ هناك.

ففي حالة الفصل العنصريّ في جنوب أفريقيا، ارتكزت الدعوات إلى المقاطعة على مرتكزين أساسيين وهما: الغايات السياسيّة التي ترمي إلى وضع حدّ نهائيّ لنظام الفصل العنصريّ والمواقف الأخلاقيّة التي تستند إلى عدم قانونيّة وعدم أخلاقيّة الفصل العنصريّ. ومن حيث التكتيك، جرى ربط الدعوة إلى المقاطعة بإستراتيجيّة سياسيّة أوسع نطاقاً تبتغي عزل نظام الفصل العنصريّ. وقد بادرت إلى قيادة هذه الإستراتيجيّة، في جزء منها، القيادة السياسيّة المثابرة لحزب المؤتمر الوطنيّ الإفريقيّ، حيث كانت الدعوة إلى المقاطعة مجرد مخطّط واحد ضمن عدّة خيارات.

أمّا حالة فلسطين فهي مختلفة. فالسكان مشتتون في أرجاء الأرض، وإثر ذلك شهدنا ظهور مجموعات مختلفة تواجه كلّ منها تحديات فريدة خاصّة بها. ثمّ قضية التبعيّة الماليّة للسلطة الفلسطينيّة. وكذلك انعدام تمثيل ديمقراطيّ ناجع حيث تفتقر الجماعات الفلسطينيّة اليوم للشرعيّة اللازمة لتحديد الأهداف السياسيّة أو الإستراتيجيّة أو التكتيكات الفلسطينيّة. ففي ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينيّة، فقد تطوّر هدفها الرامي إلى أن تكون "الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ"، على ما يبدو، إلى محاولة البقاء في السلطة والتفاوض إلى ما لا نهاية على "عقد الاتفاقيات"، بينما تقوم باحتضان إسرائيل ومصالحها التجاريّة ومسؤوليها بعناية شديدة.

ونظراً لهذا السياق السياسي، من غير المستغرب أن تنشأت وتتعدّد الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها وعلى مؤسساتها. فمن جهة، ينادي البعض إلى مقاطعة كاملة لجميع المؤسسات والمنتجات الإسرائيلية. ومن جهة أخرى، تدعم منظمة التحرير الفلسطينية مقاطعة إسرائيل بتردد وتقتصر حدود تلك الدعوة وتحصرها بمقاطعة السلع الاستهلاكية التي يجري إنتاجها في المستوطنات الإسرائيلية. وينطوي هذا الرأي الأخير على أنّ النشاط غير الشرعيّ لإسرائيل يقتصر على الأراضي التي احتلتها عام 1967 فقط. ولكن بالطبع سبقت الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية العام 1967 بفترة طويلة جداً ولم تقتصر على "الخط الأخضر" الخياليّ.

وتبعاً لذلك، إذا أريد لمقاطعة إسرائيل أن تكون أداة ناجعة ومقنعة سياسياً، يجب أن نرفض انتقائيّة استهداف الإجراءات غير القانونية التي تقصي جرائم إسرائيل ضدّ اللاجئين الفلسطينيين وعلى ما تسميه إسرائيل "مواطنيها". كذلك ينبغي على الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل ألاّ تكتفي باستهداف بعض المؤسسات الإسرائيلية. وبما أنّ الأدوات السياسيّة تتطلب تمثيلاً سياسياً، ونظراً لغياب قيادة سياسيّة فلسطينيّة ناجعة، ليس بالإمكان استخدام المقاطعة في الوقت الحاليّ سوى كأداة من أدوات الإقناع الأخلاقيّ و/أو الإحراج. ولذا، على الجماعات المحليّة التفكير على نطاق واسع لتطوير الأهداف والتكتيكات الناجعة لمقاطعة إسرائيل على أساس إدراكهم لماهية الالتزامات "الأخلاقيّة" التي يؤمنون بها.

لنأخذ - على سبيل المثال - حالة الولايات المتحدة. فيدون الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة لإسرائيل، ستخسر الثانية المستوى الحاليّ من الحصانة من العقاب الذي تتمتع به. وفي وضع فريد من الناحية التكتيكية، تتمركز نشاطات التضامن التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، والتي تشعر بأنها ملزمة "أخلاقياً" بدعم الحقوق الفلسطينيّة، تتمركز على نحو فريد من نوعه في موقع يُمكنها من استهداف المؤسسات المتمركزة في الولايات المتحدة والتي تُعتبر حجر الزاوية في تمكين عنصريّة إسرائيل وسياساتها العسكريّة. ونظراً لهذه الفرص الفريدة، قد يختار بعض الناشطين الذين يعملون في الولايات المتحدة، على نحو يجد له تبريرات منطقيّة، تكريس مواردهم نحو استهداف المؤسسات الأميركيّة، في حين يعمل الناشطون السويديّون، وبناءً على اعتباراتهم "الأخلاقيّة"، على استهداف المؤسسات الإسرائيليّة في حملات المقاطعة التي ينظمونها نظراً لقلّة المؤسسات السويديّة التي تدعم وتمكّن إسرائيل.

رغم ما سبق، ورغم وجوب استمرار الممارسات "الأخلاقيّة"، من المشكوك به أن يكون لمقاطعة إسرائيل أيّ تأثير سياسيّ إيجابيّ بالنسبة للفلسطينيين في غياب قيادة سياسيّة ناجعة. وكما تُظهر الأبحاث (نحو: "كيف يعمل نظام العقوبات: دروس وعبر من جنوب إفريقيا"، تحرير نيتا ج. كراوفورد وأودي كلوتز)، كان للمقاطعة تأثير ماليّ ضعيف على الشركات الصغيرة العاملة في جنوب أفريقيا. ولكنّ التأثير الأساسيّ كان وصمة العار التي أصابها لارتباطها بنظام الفصل العنصريّ، تلك الوصمة التي أدت ببعض الشركات المتعدّدة الجنسيات إلى قطع

علاقتها مع النظام. ولذلك، قد يكون هذا هو الحال مع إسرائيل كذلك، إذ إنَّ المستهلكين والشركات نادراً ما يسترشدون بالاعتبارات الأخلاقية في تعاملاتهم. ولا أبتغي القول هنا إنَّه يجب إيقاف حملات المقاطعة أو إنَّ مقاطعة المستهلكين لا ينبغي أن تستمر، بل أودَّ القول إنَّ هذه التكتيكات وحدها لن تساعد في وصم إسرائيل بالدرجة الكافية وربما لن تؤثر على سلوكها.

وعوداً إلى حالة جنوب أفريقيا، لنقول إنَّ المقاطعة هناك كانت جزءاً من إستراتيجية أكبر، ولكنها لم تكن الإستراتيجية الوحيدة التي ابتغت سحق الفصل العنصري وإنهاءه. وقد اتخذت إستراتيجية مقاومتهم أشكالاً عديدة نذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر-: المقاطعة؛ سحب الاستثمارات؛ فرض العقوبات؛ التقاضي في المحاكم الدولية؛ الإجراءات التي قامت بها العمالة المنظمة والتي كانت أداة فعالة على نحو خاص. واليوم، وفي حين أنَّ الاضطرابات العمالية لم تعد خياراً بالنسبة للفلسطينيين (منذ أن استغنت إسرائيل تماماً عن اليد العاملة الفلسطينية)، لا تزال الخيارات الأخرى مفتوحة، ولا سيما الاضطرابات المدنية والتقاضي في المحاكم الدولية، حيث يمكن اللجوء إلى كلا هذين الخيارين ومتابعتهم على حدِّ سواء. وبإدراكهم واقتناعهم الكامل أنَّ وضع الأمريكيين مختلف عن هؤلاء الذين يعانون مباشرة من الممارسات الإسرائيلية (وبالتالي فإنَّه يترتب عليهم قدر أكبر من الالتزام من هذه الأخيرة للتعامل مع إسرائيل)، ويمكن للفلسطينيين بالتالي أن يفعلوا المزيد لتحدي سياسات إسرائيل بل والسعي إلى عزلها.

لقد قوّضت اتفاقات أوسلو مطالب مقاطعة إسرائيل من خلال البدء بمشاريع "التعاون" الفلسطيني والإسرائيلي "المشترك"، حيث جنى "الزعماء" من كلا الجانبين فوائد اقتصادية على حدِّ سواء لتعاونهم (بما في ذلك تصاريح السفر المرغوب بها للأشخاص المهمين (في.أي.بي)). وبدلاً من وضع إستراتيجية لتخليص نفسها من إسرائيل، ولدت السلطة الفلسطينية من الاعتماد الكامل على إسرائيل والمساعدات الخارجية التي تقدّمها الجهات المانحة وفقاً للظروف السياسية. حتى التدابير الرمزية التي لا معنى لها في الأساس، على نحو ما نرى من جهد فلسطيني للسعي للانضمام إلى الأمم المتحدة كـ "دولة" أو تشكيل حكومة "وحدة وطنية" جديدة، قد أدت إلى تهديد بفرض عقوبات اقتصادية من جانب إسرائيل والمجتمع الدولي. واليوم، يعتمد المزيد من الفلسطينيين على المساعدات الدولية أكثر مما فعلوا قبل عَقد من الزمن، وهو ما يكذب الادعاءات حول الاقتصاد "المزدهر". تتطلب هذه الحالة السيئة تقييماً نقدياً، كما تحتاج إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية. وتاماً كما دفعت جنوب إفريقيا ثمناً باهظاً في سبيل حريتها سيواجه الفلسطينيون استحقاقاً لدفع ثمن باهظ لقاء نيل حريتهم.

* **ديانا بطو**، تعمل محامية في رام الله. وتشغل حالياً منصب زميل مشارك في كلية الحقوق في جامعة هارفارد وفي كلية كندي لدراسات الحكم، وقد خدمت في السابق كمستشارة قانونية لفريق المفاوضات الفلسطيني.